وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية الأساسية
قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤- ١٩٦٨

أ.د. قحطان حميد كاظم العنبكي

المحاضرة الرابعة والعشرون

العراق أثناء الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩- ١٩٤٥

موقف العراق من طرفي الحرب العالمية الثانية[١]

لم تكد بريطانيا تعلن الحرب على المانيا،واشتعال لهيب الحرب في أنحاء أوروبا،حتى بادر السفير البريطاني للاتصال بنوري السعيد على الفور طالباً منه تطبيق معاهدة التحالف المبرمة بين البلدين في ٣٠ حزيران ١٩٣٠، وإعلان الحرب على المانيا، وقد طمأن نوري السعيد السفير البريطاني ووعده بقطع العلاقات مع ألمانيا، وإعلان الحرب عليها بأسرع وقت[٢].

وعلى الفور أبلغ نوري السعيد الوصي عبد الإله برغبة بريطانيا بإعلان الحرب على المانيا،وتقرر عقد اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة عبد الإله، في ٥ أيلول ١٩٣٩، وطرح نوري السعيد أمام مجلس الوزراء الطلب البريطاني، لكن خلافاً حاداً حدث داخل مجلس الوزراء،فقد رفض وزير الدفاع طه الهاشمي، ووزير العدلية محمود صبحي

---

(١). للمزيد عن موقف العراق من طرفي الحرب العالمية الثانية وأوضاع العراق الداخلية ابانها ، ينظر:عبد الرحيم ذو النون زويد، العراق في الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥،رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨؛نجدة فتحي صفوة،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب..،ص ص،١٤٩-١٥٠.

(٢). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج ٥ ،ص١٠٣.

الدفتري،فكرة إعلان الحرب على المانيا،والاكتفاء بقطع العلاقات الدبلوماسية معها، وأعلنا أنهما سيقدمان استقالتهما إذا ما أصر نوري السعيد على إعلان الحرب[٣].

إزاء ذلك الموقف اضطر نوري السعيد للتراجع مؤقتاً والاكتفاء بقطع العلاقات الدبلوماسية، وسارع بالطلب من السفير الألماني الدكتور غروبا بمغادرة البلاد تحت حراسة الشرطة نحو سوريا، كما قام نوري السعيد باعتقال كافة الرعايا الألمان، وسلمهم للقوات البريطانية المتواجدة في قاعدة الحبانية،ثم جرى تسفيرهم إلى الهند كأسرى حرب .أما عبد الإله فقد سارع إلى إرسال برقية إلى الملك جورج ملك بريطانيا يبلغه أن العراق سوف يلتزم تماماً بمعاهدة الصداقة والتحالف المعقودة مع بريطانيا عام ١٩٣٠ ، وسوف يقدم العراق كل ما تتطلبه المعاهدة[٤].

كما أذاع نوري السعيد بياناً للحكومة في ١٧ أيلول ١٩٣٩، أعلن فيه التزام العراق بمعاهدة التحالف مع بريطانيا،واستعداد الحكومة للقيام بما تمليه تلك المعاهدة من واجبات تجاه الحليفة بريطانيا. وقد سبب موقف نوري السعيد وحكومته موجة من السخط العارم على تلك السياسة، والتي قد تؤدي إلى زج العراق في الحرب. أما نوري السعيد فقد أقدم على تعطيل مجلس النواب، الذي نظمت وزارته انتخابه قبل مدة وجيزة ولجأ إلى إصدار المراسيم المخالفة للدستور، والهادفة إلى إنهاء كل معارضة لسياسته المنحازة لبريطانيا، وكان من بين تلك المراسيم ،مرسوم مراقبة النشر رقم ٥٤ لعام ١٩٣٩ ،ومرسوم الطوارئ رقم ٥٧ لعام ١٩٣٩، منتهكاً بذلك الحقوق والحريات التي كفلها الدستور للشعب[٥].

وتطبيقاً لمعاهدة ١٩٣٠،فتح نوري السعيد الباب على مصراعيه للقوات البريطانية لكي تحتل العراق من جديد،وليصبح العراق طرفاً في حرب استعمارية لا ناقة له فيها ولا جمل ،كما يقول المثل[٦].

---

(٣). طه الهاشمي،المصدر السابق ،ص ص،٣١٥-٣١٦؛ فريتز غروبا،رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق،ترجمة فاروق الحريري،مطبعة عصام،ج٢،(بغداد،١٩٧٩)،ص٣٢٣.

(٤). نجدة فتحي صفوة،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب..،ص١٥٠؛جريدة البلاد،العدد (١٢٩٢)في ٣ ايلول ١٩٣٩؛سعاد رؤوف شير محمد،المصدر السابق، ص ص،٧٨-٨٠.

(٥). جريدة البلاد ،العدد(١٣١١)في ٢٢ ايلول ١٩٣٩.

(٦). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج ٥ ،ص ص،١١١-١١٣؛اسماعيل احمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني – دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية،دار الطليعة، (بيروت،١٩٧٤)،ص٤١.

لم تترك الحرب العالمية الثانية،بعد أن أمتد لهيبها ليشمل أوروبا وأسيا، وأفريقيا، بلداً إلا وكان لها تأثيراً كبير عليه، سواء كان عسكرياً أم اقتصادياً، أم اجتماعياً، وكان العراق غارقاً في خضم تلك الحرب بعد أن احتلته القوات البريطانية احتلالاً كاملاً لمنع القوات الألمانية من الوصول إليه ،حيث يمتلك العراق مصادر الطاقة(النفط)التي كانت ألمانيا بأمس الحاجة لها لإدامة ماكنتها الحربية[٧].

لقد عانى الشعب العراقي الأمرّين من تلك الحرب حيث أفتقد المواد الغذائية ، والملابس،وغيرها من الحاجات المادية الأخرى، وأصبحت تلبية تلك الحاجات أمر صعب للغاية،مما عقد من أوضاع البلاد الاجتماعية[٨]،واضطرت الحكومة إلى تطبيق نظام الحصص(الكوبونات)لكي تحصل العوائل على حاجتها من المواد الغذائية والأقمشة لصنع الملابس،واشتهرت تلك الأيام بـ((**أيام الخبز الأسود**)) بسبب النقصان الخطير في الحبوب ورداءة نوعية الطحين ، كما أن حكومة نوري السعيد كانت قد سخرت موارد البلاد لخدمة القوات البريطانية وحربها، مما أثار غضب الشعب العراقي وحقده على البريطانيين، والنظام الملكي[٩].وهذه الامور وغيرها اثرت على وزارة نوري السعيد وتعمقت مشكلاتها ،وما زاد الطين بله، مقتل وزير المالية رستم حيدر في يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٤٠،مما عجل بنهاية الحكومة،فقدم نوري السعيد استقالة الحكومة في ١٨ شباط ١٩٤٠.لكن قادة الجيش رفضوا استقالة نوري السعيد لاسيّما طه الهاشمي والعقداء الاربعة،مما جعل الوصي عبدالاله يكلفه بتشكيل الوزارة مرة اخرى،في ٢٢ شباط ١٩٤٠ [١٠].

لكن هذه الوزارة لم تعمر طويلاً ،فيقول عبدالرزاق الحسني:((**واستأنف الوصي،ومعه ساسة المملكة،البحث في ظرورة تأليف وزارة تضم العناصر التي تستطيع أن تتغلب على الصعاب القائمة في وجه المصلحة العامة، فأسفر ذلك عن وضع الوثيقة التالية في ١٤ اذار ١٩٤٠:نظراً لرغبتنا الاكيدة في جمع الكلمة، وتصافي القلوب، وإزالة الضغائن في**

---

(٧). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج ٥ ،ص ص،١١١-١١٢.

(٨). للمزيد عن آثار الحرب العالمية الثانية على الاوضاع الاجتماعية في العراق،ينظر: رشا هشام جميل العاني ،الآثار الاجتماعية للحرب العالمية الثانية على العراق ١٩٣٩-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ،١٩٩٩.

(٩).المصدر نفسه.

(١٠).سعاد رؤوف شير محمد،المصدر السابق،ص ص،٨٤-٩٧.

هذه الظروف العالمية الخطيرة،وما تتطلبة مصلحة البلاد من التفرغ لمعالجة الامور،وتمشيتها بصورة اعتيادية ودستورية،فقد اتفقت آراؤنا على ما يأتي:

١.تؤلف وزارة قومية مؤتلفة،يختار رئيسها صاحب السمو الوصي،حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة.

٢.رؤساء الوزارة السابقون،ورجال الدولة الموقعون،يتعاونون مع الوزارة المؤتلفة في داخلها وخارجها،ومن يتعذر عليه الاشتراك فيها،بسبب مقبول لدى سموه،فانه يؤيدها لتحقيق الغايات المذكورة أعلاه،ويتجنب مناوأتها))[١١].

وهكذا لم تستمر وزارة نوري السعيد الخامسة سوى خمسة اسابيع فقط،فقدم نوري السعيد استقالة وزارته الى الوصي يوم ٣١ اذار ١٩٤٠[١٢].

رشيد عالي الكيلاني يؤلف وزارة جديدة

في ٣١ آذار ١٩٤٠ صدرت الإرادة الملكية بتكليف رشيد عالي الكيلاني، الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي آنذاك،بتأليف الوزارة الجديدة، وقد تم تأليفها على الوجه التالي[١٣]:

١ . رشيد عالي الكيلاني رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية .

٢ . نوري السعيد وزيراً للخارجية .

٣ . طه الهاشمي وزيراً للدفاع .

٤ . ناجي السويدي وزيراً للمالية .

٥ . ناجي شوكت وزيراً للعدلية .

٦ . عمر نظمي وزيراً للأشغال والمواصلات .

٧ . صادق البصام وزيراً للمعارف .

٨ . محمد أمين زكي وزيراً للاقتصاد .

٩ . رؤوف البحراني وزيراً للشؤون الاجتماعية .

---

(١١). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج ٥ ،ص ص،١٣٦-١٣٧.

(١٢). جريدة الرأي العام،بغداد،العدد الصادر في ٢ نيسان ١٩٤٠.

(١٣).المصدر نفسه.

وهكذا جاءت وزارة رشيد عالي الكيلاني الجديدة وهي تضم أربعة من رؤساء الوزارات السابقين، ومختلف الكتل، وحاولت تحسين صورتها أمام الرأي العام العراقي ، فأقدمت على إلغاء الأحكام العرفية في الموصل وبغداد، وأطلقت سراح العديد من المعتقلين السياسيين الذين أدانتهم المجالس العرفية[١٤].

لكن الحكومة بدأت باكورة أعمالها بإصدار مرسوم(صيانة الأمن العام وسلامة الدولة)في ٣٠ أيار ١٩٤٠، وجاء هذا المرسوم أشد وطأة من المرسوم الذي أصدره نوري السعيد،والذي رفضته المحكمة العليا فيما بعد، لمخالفته أحكام الدستور، في ١١ أيلول ١٩٣٩،حيث خول المرسوم الجديد صلاحية اعتقال الأشخاص المشتبه بكونهم يمثلون خطراً على الأمن العام،ونفيهم، أو سجنهم لمدد تصل إلى ٥ سنوات ، وفرض المرسوم قيوداً جديدة على الصحف،وكافة وسائل النشر، ومراقبة الرسائل البريدية، والتلفون،والبرقيات، ومراقبة المطبوعات والمطابع، وصلاحية غلقها، ومنع الاجتماعات والتجمعات، وتفريقها بالقوة،وغلق النوادي والجمعيات، ومنع التجول، وتفتيش الأشخاص والمساكن والمحلات، وغيرها من الإجراءات الأخرى المخالفة للدستور، وخول المرسوم وزير الداخلية صلاحية اتخاذ كل ما يلزم لتنفيذ هذا المرسوم ،وعد هذا المرسوم نقطة سوداء في تاريخ وزارة رشيد عالي الكيلاني[١٥].

ومما يجدر ذكره،ان هذا المرسوم جمد في مجلس الاعيان لمدة خمس سنوات واربعة اشهر وعشرون يوماً،إذ قرر رفضه في جلسة ٢١ اذار ١٩٤٦ [١٦].

تدهور العلاقات العراقية – البريطانية

على اثر قرار وزارة رشيد عالي الكيلاني بالتريث في قطع العلاقات مع إيطاليا رغم إلحاح السفير البريطاني،بدأت العلاقات العراقية البريطانية تأخذ بالتأزم ، ولاسيّما بعد أن

([١٤]).جريدة البلاد،العددان الصادران في ٤ و١٤ نيسان ١٩٤٠؛جريدة الاستقلال،العدد الصادر في ٤ نيسان ١٩٤٠؛جريدة العراق،العدد الصادر في ٥ نيسان ١٩٤٠.

([١٥]).عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٥،ص ص،١٥٣-١٥٩.

([١٦]).ينظر: محاضر جلسات مجلس الاعيان،الاجتماع الاعتيادي العشرين لسنة ١٩٤٥-١٩٤٦،ص ٩٣.

وصل إلى علم الحكومة البريطانية الاتصالات التي أجراها ناجي شوكت مع السفير الألماني في تركيا (فون بابن) Von Papen[١٧].

لقد أدرك السفير البريطاني صعوبة التعاون مع حكومة رشيد عالي الكيلاني ، وأخذ يتحين الفرصة لإسقاطها،وبالمقابل أخذت حكومة رشيد عالي الكيلاني تضيق على تحركات البريطانيين، ووسائل دعاياتهم ضد دول المحور متذرعة بعدم رغبة الحكومة بخلق مشاكل لها مع هذه الدول. وازدادت الأزمة تصاعداً عندما رفضت بريطانيا تزويد الجيش العراقي بالأسلحة التي كان بأمس الحاجة لها، حيث قيدت معاهدة ١٩٣٠ العراق بشراء الأسلحة البريطانية فقط، فلما وجدت حكومة رشيد عالي الكيلاني أن الباب موصود أمامها للحصول على السلاح البريطاني لجأت إلى إيطاليا واليابان لشراء الأسلحة منهما،وكان رد الفعل البريطاني على خطوة حكومة رشيد عالي الكيلاني أن امتنعت الحكومة البريطانية عن شراء القطن العراقي، رغم تدني أسعاره،مما دفع بحكومة رشيد عالي الكيلاني إلى عقد اتفاقية مع اليابان باعت بموجبها جميع محصول القطن ومحصول التمور لها،مما أثار غضب الحكومة البريطانية إلى أقصى الحدود،ولاسيّما وأن اليابان كانت قد دخلت الحرب إلى جانب المانيا[١٨].

ومن جانب آخر أقدمت حكومة رشيد عالي الكيلاني على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي، مما أوصل العلاقات بين العراق وبريطانيا إلى أقصى درجات التأزم، بحيث أبلغ السفير البريطاني نوري السعيد بأن الحكومة البريطانية لم تعد تثق بحكومة رشيد عالي الكيلاني، وأن على العراق أن يختار بين الاحتفاظ بحكومة رشيد عالي الكيلاني أو الاحتفاظ بصداقة بريطانيا العظمى[١٩]. وهكذا بدأ الصراع المكشوف بين الحكومة البريطانية والسفير البريطاني، وسارع رشيد عالي الكيلاني إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء لبحث التدخل البريطاني السافر بشؤون العراق الداخلية، وتقرر تقديم احتجاج رسمي إلى الحكومة البريطانية على تصرفات سفيرها في بغداد[٢٠].

---

(١٧).الحكومة العراقية،مقررات مجلس الوزراء،القرارات الصادرة في ١٧ حزيران ١٩٤٠.

(١٨).رجاء حسين حسني الخطاب،تأسيس الجيش العراقي..،ص ص،٢٢٦-٢٣٥.

(١٩).سعاد رؤوف شير محمد،المصدر السابق،ص ص،١١٣-١١٩.

(٢٠).المصدر نفسه،ص ص،١١٦-١١٩.

ولممارسة المزيد من الضغوط على حكومة رشيد عالي الكيلاني لجأت بريطانيا إلى الولايات المتحدة الامريكية داعية إياها للضغط على حكومة رشيد عالي الكيلاني ، وقد اتصل السفير الأمريكي برشيد عالي الكيلاني، وطلب منه التعاون مع الحكومة البريطانية، ومنع دعاية الكراهية لبريطانيا بين صفوف الشعب العراقي[٢١].

وقد أكد رشيد عالي الكيلاني للسفير الأمريكي أن الحكومة لا تنوي الإضرار بالمصالح البريطانية، وأنها حريصة على تطبيق بنود معاهدة ١٩٣٠ ، لكن شائعات سرت بعد بضعة أيام تقول أن الحكومة العراقية تنوي إعادة العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا[٢٢].

لم يستطع نوري السعيد تحمل سياسة رشيد عالي الكيلاني، وهو المتحمس إلى أبعد الحدود إلى تشديد ارتباط العراق بالعجلة البريطانية، فكتب مذكرة إلى رشيد عالي الكيلاني، وبعث بنسخة منها إلى الوصي عبد الإله، وإلى السفير البريطاني ، ينتقد فيها سياسة الحكومة تجاه بريطانيا العظمى، ويتحدث عن فقدان الانسجام والتعاون بين أعضاء الوزارة، ويحذر من مغبة السير بهذا الطريق، ويدعو الحكومة إلى إعادة النظر في مجمل سياساتها[٢٣].

أما الوصي عبد الإله فقد دعا إلى عقد جلسة لمجلس الوزراء برئاسته في البلاط، في ١٧ كانون الأول ، لمناقشة مذكرة نوري السعيد، وسياسة الحكومة. وخلال الاجتماع بدت على الوصي علامات الانفعال من سياسة رشيد عالي الكيلاني، حيث تحدث إليه قائلاً:((**إنني ألاحظ أن التآزر بين أعضاء الوزارة القائمة مفقود، والاختلافات بين أركانها في تزايد مستمر،ولاسيّما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وعلاقاتنا بالحليفة بريطانيا العظمى**)) [٢٤].

وقد رد السيد ناجي السويدي قائلاً أن ليس هناك من خلافات خطيرة تستوجب ذلك، لكن نوري السعيد أصر على موقفه من وجود الخلافات، وانتهى الاجتماع مع الوصي دون حدوث أي تغير. لم يكد أعضاء مجلس الوزراء يغادرون البلاط الملكي حتى لحق

---

(٢١).المصدر نفسه،ص١١٧.

(٢٢).المصدر نفسه،ص١٢٠.

(٢٣).المصدر نفسه،ص ص،١٢٠-١٢٢.

(٢٤). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٥، ص ص،١٨٨-١٨٩.

رئيس الديوان الملكي، السيد عبد القادر رشيد عالي الكيلاني، ليطلب منه تقديم استقالته بناء على رغبة الوصي،حرصاً على عدم إحراجه مع بريطانيا وكان هذا التصرف من جانب الوصي بناء على طلب الحكومة البريطانية[٢٥].

وهكذا بدأت الأزمة بين حكومة رشيد عالي الكيلاني والوصي عبد الإله ، وقرر مجلس الوزراء إرسال وفد لمقابلة الوصي،برئاسة رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني ، وعضوية طه الهاشمي وزير الدفاع وناجي شوكت وزير المالية. وخلال اللقاء أبلغ الوفد الوصي أن طلب استقالة الوزارة عمل غير دستوري، وأن ليس من حقه بموجب الدستور أن يقيل الوزارة[٢٦].

كان رشيد عالي الكيلاني في ذلك الوقت قد أمّن وقوف قادة الجيش العقداء الأربعة،صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمود سلمان،وكامل شبيب ، إضافة إلى مفتي فلسطين الذي يتمتع بنفوذ كبير لدى الضباط القوميين. وفي ٢١ كانون الأول ١٩٤٠ أعلن رشيد عالي الكيلاني أمام مجلس النواب أن العراق دولة مستقلة، وعليه أن ينشد في كل تصرفاته مصالحه الوطنية، وأمانيه القومية، وينبغي أن لا ينجرف وراء ما لا يتلاءم مع هذه المصالح والأماني، وان الحكومة حريصة على عدم القيام بأي عمل يجر العراق إلى شرور الحرب والمساس بسلامة البلاد[٢٧].

وعلى أثر ذلك قطع السفير البريطاني أي صلة له بالحكومة ورئيسها، وأخذت صلاته تجري مع الوصي بصورة مباشرة، متخطياً الحكومة الشرعية ورئيسها .اشتدت الأزمة داخل مجلس الوزراء، ولاسيّما بين نوري السعيد ، المتحمس لبريطانيا، وناجي شوكت، المعارض لها، واقترح طه الهاشمي لحل الأزمة أن يستقيل نوري السعيد وناجي شوكت من الوزارة، وبالفعل قدم نوري السعيد استقالته من الوزارة في ١٩ كانون الثاني ١٩٤١، فيما قدم ناجي شوكت استقالته في ٢٥ منه . لكن الوصي رفض التوقيع على الاستقالة مطالباً رشيد عالي الكيلاني بتقديم استقالة وزارته ، لكن تدخل العقداء الأربعة أجبر عبد الإله على توقيع استقالة الوزيرين، وأسندت وزارتيهما إلى ناجي السويدي، وعمر نظمي وكالة[٢٨].

([٢٥]). المصدر نفسه، ص ص،١٨٩-١٩٢.

([٢٦]).زكي صالح،المصدر السابق،ص١١١.

([٢٧]). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٥، ص ص،١٩٠-١٩١.

([٢٨]).صلاح الدين الصباغ،المصدر السابق،ص ص،٢٠١-٢١٦؛سعاد رؤوف شير محمد، المصدر السابق،ص١٢٣.

لم يرضي هذا الإجراء السفير البريطاني الذي كان يلح على استقالة الوزارة ، مشدداً ضغطه على الوصي عبد الإله، الذي أخذ يمتنع عن توقيع الإرادات الملكية والقوانين والمراسيم والأنظمة.وأخيراً أخذ يحرض الوزراء على الاستقالة من الحكومة ، واستمر الوصي في ضغطه على رشيد عالي الكيلاني بأن أرسل بطلب الوزير عمر نظمي في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤١، وطلب منه إبلاغ رشيد عالي الكيلاني بأنه سيستقيل من الوصاية إذا لم تقدم وزارة رشيد عالي الكيلاني استقالتها حتى ظهر يوم الغد[٢٩].أما مجلس الوزراء فقد عقد اجتماعاً في اليوم التالي، ٢٦ كانون الثاني لمناقشة الأزمة، ولم يحضر الوزيران المستقيلان،وخلال الاجتماع فاجأ الوزراء جميعاً رئيس الوزراء بتقديم استقالاتهم من الوزارة ، ما عدا رؤوف البحراني ، مما تسبب في إحراج رشيد عالي الكيلاني الذي حاول جاهداً تثنيهم عن الاستقالة[٣٠].

كما تعرضت الوزارة اثناء اجتماع مجلس النواب يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ لهجمات عنيفة شنها عليها النواب المؤيدين للوصي ونوري السعيد،منهم علي جودت الايوبي واحمد الجليلي وجلال بابان وابراهيم عطار باشي،وقد طالب نائب المنتفك زامل المناع باستقالة الوزارة بصراحة[٣١]،كما توالت استقالة ثلاثة وزراء آخرين هم وزير الدفاع طه الهاشمي،ووزير المعارف صادق البصام،ووزير المالية ناجي السويدي، وبلغت الازمة ذروتها عندما هرب الوصي يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٤١ الى الديوانية،مقر الفرقة الرابعة،وذلك رداً على طلب رئيس الوزراء بحل مجلس النواب باعتبار اعضائه من انصار نوري السعيد،الذي بدوره غادر بغداد الى اليوسفية او الى عمان،وقررا الوصي ونوري السعيد عدم العودة الى بغداد حتى تستقيل الوزارة،وهذا ما حصل فعلاً،فقد استقالت وزارة رشيد عالي يوم ٣١ كانون الثاني ١٩٤١ ، واسندت الى طه الهاشمي في اليوم نفسه [٣٢].

([٢٩]). سعاد رؤوف شير محمد،المصدر السابق،ص١٢٤.

([٣٠]). عبدالرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية..،ج٥، ص ص،١٩٦-١٩٧.

([٣١]).محاضر جلسات مجلس النواب،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠،الجلسة العشرون،٣٠ كانون الثاني ١٩٤١،(بغداد،١٩٤١)،ص ص،٢٧٠-٢٧١.

([٣٢]). سعاد رؤوف شير محمد،المصدر السابق،ص ص،١٢٤-١٢٥.